منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي الثلاثون للشرق الأدنى

الخرطوم، جمهورية السودان، 4–8 ديسمبر/ كانون الأول 2010

جدول الأعمال التفصيلي المؤقت

(ألف) اجتماع كبار المسؤولين

4–6 ديسمبر/ كانون الأول 2010

أولاً – البنود الافتتاحية

1 – افتتاح اجتماع كبار المسؤولين

2 – انتخاب الرئيس ونواب الرئيس وتعيين المقرر

3 – اعتماد جدول الأعمال والجدول الزمني

ثانياً – البنود المعروضة للبحث

4 – آثار الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائيـــة والأزمتين المالية والاقتصادية العالميتين على التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذوي في الشرق الأدنى

إنّ بلدان الشرق الأدنى معرّضة إلى درجة كبيرة للتقلبات الناجمة عن التغيرات في الأسعار العالمية للمواد الغذائية وللاضطرابات المالية. ومعظم هذه البلدان هي من البلدان المستوردة الصافية للأغذية وتعتمد إلى حد كبير على الواردات الغذائية وهو اتجاه يزداد أكثر فأكثر. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ قاعدة الموارد الزراعية في معظم تلك البلدان محدودة وضعيفة نسبياً. ويُعتبر النقص في الأراضي الصالحة للزراعة ومياه الريّ، إلى جانب التقلبات الواسعة في المتساقطات، من بين جملة أمور أخرى، العوامل الرئيسية التي تعيق القدرة الإنتاجية. وعليه، ومع أنّ ارتفاع أسعار المواد الغذائية قد تكون له تأثيرات سلبية كبرى على الأمن الغذائي والتغذوي،

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

إلا أنّ الزيادات في إنتاج الأغذية ستكون محفوفة بخطر الإفراط في استغلال الموارد المحدودة من الأراضي والمياه.

وتسعى هذه الوثيقة إلى تقييم تداعيات التغيرات التي تشهدها الأسعار العالمية للمواد الغذائية والأزمة المالية الأخيرة على التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذوي في الإقليم. وهي ستنظر أيضاً في الإجراءات التي اتخذتها البلدان في مواجهة هذه الأزمات، مع التركيز بشكل خاص على التوجه السياسي الذي ظهر مؤخراً والذي يقضي بتشجيع الاستثمارات الخارجية لتأمين الإمدادات الغذائية. وعلاوة على ذلك، سوف تتضمن الوثيقة تحليلاً للإجراءات المناسبة في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة من أجل مساندة البرامج الوطنية والإقليمية المستدامة للأمن الغذائي، خاصة في سياق *الإطار الشامل للعمل* الذي أعده *فريق العمل الرفيع المستوى في الأمم المتحدة المعني بأزمة الأمن الغذائي العالمية*.

5 – الآفات والأمراض النباتية العابرة للحدود في الشرق الأدنى، مع التركيز على صدأ الساق الأسود في القمح (Ug99)

يعاني إقليم الشرق الأدنى من عدد من الآفات والأمراض النباتية العابرة للحدود ومنها مثلاً سوس النخلة الحمراء، ومصدرها آسيا الجنوبية وقد انتشرت من ثمّ في القسم الأكبر من بلدان الإقليم وفي أجزاء من أوروبا الجنوبية، وحفّار أوراق البندورة (التي انتقلت من أمريكا الجنوبية إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط بما شمل إسبانيا وإيطاليا وفرنسا والجزائر والمغرب). وتُعتبر ذبابة الدرّاق من أكثر أنواع ذباب الفاكهة فتكاً حيث أنها تصيب مجموعة واسعة من الأشجار المثمرة. وقد نشأت في آسيا الجنوبية وانتشرت من بعدها في عدد كبير من بلدان الشرق الأدنى. ويُعتبر الجراد الصحراوي أيضاً واحداً من أهمّ الآفات النباتية في هذا الإقليم.

اكتُشف *صدأ الساق الأسود في القمح* (Ug99) للمرة الأولى في أوغندا وانتشر من ثمّ في بعض أنحاء أفريقيا والشرق الأدنى. وهذه السلالة فتاكة في أكثر من 80 في المائة من مجمل أنواع القمح المزروعة عالمياً ويمكن أن تسفر عن خسائر فادحة في المحاصيل في حال انتشارها من دون ضوابط. ومنذ بروز هذه الآفة، أُفيد عن وجودها في كل من أوغندا وكينيا وإثيوبيا والسودان واليمن وجمهورية إيران الإسلامية. فبوغ الصدأ تنقله الرياح ويتأثر بالأحوال المناخية المشابهة لتلك التي تؤثر في انتشار الجراد وهجرته. وتسعى منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) منذ سنة 2008 من خلال *البرنامج العالمي لمكافحة مرض صدأ القمح*، إلى التحرك عالمياً للحد من تعرّض العالم لأمراض صدأ القمح المستجدة ولتسهيل بناء نظام دولي مستدام للحد من مخاطر تلك الأمراض بالتعاون مع معاهد البحوث الدولية المختصة. وتقود المنظمة المساعي الرامية إلى مساندة الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي لكي تكون متأهبة للتصدي لصدأ الساق الأسود وللتخفيف من وطأة التهديدات التي قد تنشأ عنه في المستقبل.

ثالثاً – البنود الأخرى

6 – موجز التوصيات الصادرة عن الهيئات الإقليمية والاجتماعات ذات الصلة في الشرق الأدنى

يتناول هذا البند الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن الهيئات الإقليمية والاجتماعات ذات الصلة الأخرى في الشرق الأدنى. ويشمل هذا عدداً من المنتديات منها: *هيئة الزراعة واستخدام الأراضي والمياه في الشرق الأدنى، الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك، الهيئة الإقليمية للغابات وهيئة مكافحة الجراد الصحراوي وسواها.*

رابعاً – المذكرات الإعلامية

أ – تحلية المياه لاستخدامها في الزراعة

تعاني الموارد المائية من قيود حادة في إقليم الشرق الأدنى وستشهد هذه الموارد المحدودة مزيداً من التدهور بفعل تغير المناخ. وقد أدّى الإفراط في استخراج المياه الجوفية إلى تسرّب المياه المالحة إلى الطبقات الحاملة للمياه في المناطق الساحلية، مما أدى إلى تدهور جودة الموارد الجوفية. وتشكّل تحلية المياه خياراً بديلاً لزيادة كميات المياه المتوافرة في المناطق التي تكون فيها الموارد من المياه العذبة محدودة أو معدومة. وهي المصدر الرئيسي لمياه الشرب في بلدان الخليج وفي جزر مختلفة حول العالم. وشهدت تكنولوجيا التحلية الحديثة تطوراً خلال الستينات من القرن الماضي وتمّ بناء معامل للتحلية اعتباراً من السبعينات من القرن الماضي من بعض بلدان الخليج. ويفوق عدد معامل التحلية 23 000 معملاً موزعاً في مختلف أنحاء العالم. وحظيت تحلية المياه لاستخدامها في الزراعة بمزيد من الاهتمام في الإقليم وأوصى المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى في دورته الماضية بإدراج هذا الموضوع على جدول أعمال الدورة المقبلة. وسيتناول البحث الجوانب ذات الصلة، بما في ذلك أحدث التكنولوجيا والتكاليف والتأثيرات الإيجابية والسلبية على حد سواء، وذلك بهدف تقييم جدوى تحلية المياه لاستخدامها في الزراعة في إقليم الشرق الأدنى.

ب – إبراز قيمة المراعي من حيث نظامها الإيكولوجي وخدماتها المعيشية

تُصنّف مساحات واسعة من الأراضي في إقليم الشرق الأدنى على أنها مراعٍ ذات مناخ قاحل وشبه قاحل ويتدنى فيها معدل المتساقطات ويشهد تقلبات، بالإضافة إلى ارتفاع مخاطر حدوث جفاف حاد ونقص كبير في الكلأ والمياه. وتغطي المراعي (مناطق النباتات الصغيرة والصحارى والسافانا والكلأ في المناطق الجبلية) القسم الأكبر من المساحة المخصصة لنوع واحد من استخدام الأراضي في الإقليم. وهي تؤدي دوراً حاسماً في توفير مختلف السلع والخدمات التي تحتاج إليها البشرية لديمومتها ولا سيما تأمين سبل العيش لملايين البدو والمجتمعات الرعوية. وتُعتبر المراعي أرخص مصادر العلف للمواشي حيث أنها تؤمّن نسباً متفاوتة من العلف اللازم لأنواع مختلفة من الماشية. ورغم هيمنة الأحوال القاحلة وشبه القاحلة على المراعي في الإقليم، إلا أنّ المراعي تؤدي أدواراً هامة في إعادة توليد الموارد الوراثية وصونها والمساهمة في حماية التربة ومستجمعات المياه. وعلاوة على ذلك، تُعتبر بالوعة رئيسية للكربون ذات قدرة أكبر على احتباس الكربون في حال إدارتها على

نحو صحيح. ولسوء الحظّ أنّ العديد من هذه الخدمات مسلّم بها في أجزاء كثيرة من الشرق الأدنى وقدرتها على توفير منتجاتها وتأدية وظائفها تتراجع تحت تأثير عدد من العوامل البيئية والتي يتسبب بها الإنسان.

ج – المعرفة والمعلومات والتواصل في سبيل التنمية الزراعية والريفية في الشرق الأدنى: *آخر التجارب والدروس المستفادة*

لا تزال التنمية الزراعية في الشرق الأدنى تتأثر نسبياً بعدم كفاءة وفعالية تبادل المعرفة والمعلومات. ومن شأن استخدام النتائج والتجارب إلى أقصى حد ممكن أن يحول دون الإفراط في البيانات والجهود وتكرارها بالإضافة إلى توطيد التعاون قدر الإمكان بين مختلف المعاهد والبرامج والعاملين في القطاع الزراعي. فالمعرفة هي بالتالي حجر الزاوية للتنمية إذ إنها تبني القدرة على الحصول على المعلومات وتبادلها وتحويلها إلى معرفة وابتكار مفيدين لأغراض النشر والتشاطر. وهي تتسم بأهمية رئيسية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتمثلة في القضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة. ومن شأن الاستفادة من تبادل المعرفة والتجارب أن يساهم في تحسين استخدام الموارد الطبيعية للزراعة، مما يؤدي إلى الارتقاء بمستوى الأمن الغذائي، بالإضافة إلى الوقاية من مخاطر الآفات النباتية والأمراض الحيوانية العابرة للحدود والتخفيف من وطأة تأثيراتها. وسيتمّ عرض التجارب الراهنة في مجالي المعرفة والمعلومات من خلال تطوير شبكات/ نظم للتنمية الريفية والزراعية والنهوض بالأمن الغذائي في الشرق الأدنى وإدارة تلك الشبكات والنظم.

وتماشياً مع توجه المنظمة في هذا المجال، أُطلقت مجموعة واسعة من المشاريع والنشاطات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والملكيّة المجتمعية. وتُعتبر *شبكة التواصل عن التنمية الريفية والزراعية* مثالاً على المشاريع التي حقق تنفيذها نجاحاً في مصر ويتم الترويج لها على أنها أداة فعّالة للإرشاد من أجل إقامة شبكات للابتكار الزراعي والتنمية الريفية في الإقليم. وسيتناول البحث تشاطر التجارب في مجال النهوض بالأمن الغذائي في الإقليم.

وستتضمّن هذه الوثيقة توصيات عن كيفية سدّ الثغرة في المعرفة والمعلومات التي يعاني منها الشرق الأدنى. وتسعى هذه المذكرة الإعلامية إلى استعراض شبكات/ نظم بناء المؤسسات وإدارتها من أجل إقامة شبكات معلومات عن التنمية الريفية والزراعية تكون مفيدة بالنسبة إلى البلدان الأعضاء.

د – آخر المعلومات عن الأمراض الحيوانية العابرة للحدود في الشرق الأدنى

سيكون هناك عرض موجز عن آخر المستجدات المتصلة بالأمراض الحيوانية العابرة للحدود مع التركيز على إنفلونزا الطيور (التي لا تزال تشكل الشغل الشاغل في الإقليم) وعلى *فيروس الإنفلونزا ألف* المستجدّ لدى البشر (H1N1)، هذا بالإضافة إلى الأمراض المعدية والأمراض الأخرى المنتقلة عن طريق الحيوان والمنتشرة في معظم بلدان الإقليم ومنها مثلاً: مرض الحمى القلاعية، حمى وادي ريفت، طاعون المجترّات الصغيرة، الحمى المتموجة (أو الحمى المالطية) واللسان الأزرق. وتتسبب هذه الأمراض عادةً بخسائر اقتصادية كبرى

وتؤدي إلى خفض الإنتاج والإنتاجية، الأمر الذي يؤثر بالدرجة الأولى على من يعتمدون على قطاع الثروة الحيوانية لتأمين سبل عيشهم.

هـ – التخفيف من وطأة تغير المناخ والتكيف معه: *المبادرات الجديدة وآخر المستجدات في الزراعة والغابات ومصايد الأسماك*

يهدد تغير المناخ بالتعجيل في تدهور المعطيات الرئيسية لإنتاج الأغذية أو في فقدانها، بما في ذلك الأراضي والمياه والهواء والتنوع البيولوجي. وفي الشرق الأدنى، كما في سائر العالم، من المتوقع أن يؤثر تغير المناخ في إنتاج الأغذية وفي سلسلة الإمدادات الغذائية بأكملها. وعلاوة على ذلك، هناك مخاطر أيضاً محدقة باستدامة النظم الإيكولوجية الزراعية والنظم الإيكولوجية الطبيعية، بما في ذلك مصايد الأسماك والحياة البرية واستقرار الأحوال الاجتماعية والاقتصادية. وإنّ مدى تعرّض البلدان لتغيّر المناخ يختلف بحسب الموقع وبحسب تأثّره وقدرته على التكيّف. ففي ظلّ ارتفاع درجات الحرارة وعدم القدرة على توقّع كمية هطول الأمطار واحتمال ارتفاع مستوى البحر – وهي جميعاً أمور متوقع حدوثها في الإقليم – لن يكون أي من البلدان في منأى عن تأثيرات تغير المناخ. لكن ماذا يعني تغير المناخ بالنسبة إلى صغار المزارعين في الحقول الذين يعتمدون بصورة مباشرة على الموارد الطبيعية لتأمين قوتهم اليومي وسبل معيشتهم ورفاهيتهم؟ كيف يمكن أن تتأثر هذه المجتمعات المحلية الضعيفة بتغيّر المناخ وهل من طرق كفيلة بتحسين قدرتها على التصدي له؟ هل من علاقة بين تغيّر المناخ والتأثيرات على الإنتاج الزراعي ومصايد الأسماك والأمن الغذائي المكرّسة في السياسات الوطنية لبلدان الإقليم.

وتسعى المذكرة الإعلامية هذه إلى استعراض المعلومات والمعارف المشتتة المتوافرة عن اتجاهات تغير المناخ وتأثيراته المتوخاة على قاعدة الموارد الزراعية ومصايد الأسماك في الشرق الأدنى. وسيتم من خلال النظر في دراسات الحالة الملموسة المتوافرة التوصل إلى الإسقاطات المرتقبة بالنسبة إلى تغير المناخ وتطور تأثيراتها المادية على المحاصيل الرئيسية والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك. وسيتناول البحث أيضاً سيناريوهات التأثيرات الاقتصادية على الإنتاج الزراعي والخيارات الممكنة للتكيف والتخفيف من وطأة التأثيرات.

وبالنسبة إلى التأثيرات على مصايد الأسماك، سيكون *نهج النظام الإيكولوجي* الخاص بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية كفيلاً بزيادة قدرة النظام الإيكولوجي والمجتمع المحلي على المقاومة، من خلال تأمين أطر قيّمة لمواجهة تغير المناخ. وسيتم عرض حصيلة *حلقة العمل الإقليمية التي عقدتها المنظمة* في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2009 حول *"التكيف مع تغير المناخ: نهج النظام الإيكولوجي الخاص بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا"*.

و – تقييم دور المنظمة وعملها في مجال المياه

تعطي هذه المذكرة الإعلامية لمحة موجزة عن الدورة الثالثة بعد المائة للجنة البرنامج بشأن "تقييم دور المنظمة وعملها في مجال المياه". وكانت اللجنة قد رأت ضرورة لفت عناية المؤتمرات الإقليمية المقبلة إلى هذا التقييم

لكي تتمكن تلك الأجهزة من تقييم "المياه" كجزء من دورها الرامي إلى إسناد الأولويات بالنسبة إلى المنظمة، بما في ذلك توطيد التعاون مع الشركاء الخارجيين للمنظمة.

وأيّدت اللجنة العمل فوراً على وضع برنامج خاص بالمياه في مظمة الأغذية والزراعة على اعتبار أنّ إقراره ليس ضرورياً بوصفه آلية تنسيق داخلية. وينبغي إشراك كل من المكاتب الميدانية والوحدات في المقرّ الرئيسي في عملية تصميم هذا البرنامج الملحّ لكي يتسنى تقدير الموارد اللازمة لإعداد برنامج العمل والميزانية للفترة 2012-2013.

وستقضي أولى مهام البرنامج الخاص بالمياه بوضع استراتيجية خاصة بالمياه في منظمة الأغذية والزراعة، بالإضافة إلى النظر في بعض المسائل الرئيسية المشتركة مثل البيئة والمساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى الموارد المائية ما عبر الحدود والتي يمكن أن تشكل بدورها مصدر خلاف من شأنه أن يؤثر على الأمن الغذائي وينبغي بالتالي أن يكون في صميم عمل المنظمة.

خامساً – البنود الختامية

7- اعتماد تقرير اجتماع كبار المسؤولين

8- اختتام اجتماع كبار المسؤولين

(باء) الاجتماع الوزاري

7-8 ديسمبر/كانون الأول 2010

أولاً – البنود الاستهلالية

1 – مراسم افتتاح الاجتماع

2 – انتخاب الرئيس ونواب الرئيس وتعيين المقرر

3 – اعتماد جدول الأعمال والجدول الزمني

ثانياً – البيانات والنقاشات

4 – بيان مدير عام منظمة الأغذية والزراعة

5 – بيان الرئيس المستقل لمجلس منظمة الأغذية والزراعة

6 – المسائل المنبثقة عن مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي والدورة السادسة والثلاثين لمؤتمر المنظمة، لا سيما تنفيذ خطة العمل الفورية، بما في ذلك شبكة المكاتب الميدانية

يتناول هذا البند عملية إصلاح المنظمة الناشئة عن مداولات الدورة السادسة والثلاثين لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة (روما، 18-23 نوفمبر/تشرين الثاني 2009) وانعكاسات ذلك على إقليم الشرق الأدنى. كما أنه ينظر في *تنفيذ خطة العمل الفورية لتجديد منظمة الأغذية والزراعة*، بما في ذلك *شبكة المكاتب الميدانية* مع إعطاء تصوّر في الأجلين المتوسط والطويل لهيكل شبكة المكاتب الميدانية وطريقة عملها. ويتضمن هذا البند أيضاً نتائج *مؤتمر القمة العالمي لرؤساء الدول والحكومات حول الأمن الغذائي* الذي عُقد في روما من 16 إلى 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2009.

7 – دور المؤتمرات الإقليمية للمنظمة فى لجنة الأمن الغذائى العالمي المُصلَحَة

أجمع أعضاء لجنة الأمن الغذائي العالمي في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2009 على إجراء إصلاحات واسعة النطاق وافق عليها من ثمّ مؤتمر المنظمة في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2009. وأقرّها أيضاً رؤساء الدول والحكومات في الشهر نفسه خلال مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي بعدما تعهّدوا *"بتنفيذ الإصلاحات في لجنة الأمن الغذائي العالمي تنفيذاً كاملاً"* على اعتبارها أحد الأهداف الاستراتيجية الأربعة لمؤتمر القمة. ويعرض هذا البند الإصلاحات المذكورة والتي ترمي إلى جعل لجنة الأمن الغذائي العالمي في صدارة الأجهزة الدولية والحكومية الدولية التشاركية المعنية بالأمن الغذائي والتغذية ويشكل فرصة لمناقشة كيفية ربط لجنة الأمن الغذائي العالمي بالأجهزة الوطنية لتكون فعّالة بالكامل.

8 – تقرير عن أنشطة المنظمة في الإقليم (2008-2009) والإجراءات المتخذة بشأن التوصيات الرئيسية الصادرة عن مؤتمر المنظمة الإقليمي التاسع والعشرين للشرق الأدنى

سوف تتناول هذه الوثيقة *الإجراءات المتخذة* بشأن التوصيات الصادرة عن المؤتمر الإقليمي في دوراته الماضية وستفيد أيضاً عن متابعة *توصيات مؤتمر القمة العالمي للأغذية وخطة العمل الصادرة عنه*. وستركّز الوثيقة على النواحي الإقليمية من خلال إبراز أنشطة المتابعة الرئيسية المتخذة في إقليم الشرق الأدنى لتنفيذ خطة العمل مع تسليط الضوء على الاحتياجات الخاصة بهذا الإقليم والفرص المتاحة فيه ونقاط ضعفه.

9- تنفيذ برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011 ومجالات العمل ذات الأولوية لإقليم الشرق الأدني في الفترة الماليـــــة التالية

سوف تلخص هذه الوثيقة السمات الرئيسية في برنامج العمل والميزانية في المنظمة الخاص بالشرق الأدنى للفترة 2010-2011. وسوف يسلّط الضوء على النتائج المتوخاة والموارد اللازمة لذلك مع التركيز على أولويات المنظمة في الإقليم. كما أنها ستبيّن الخطوط العريضة لمجالات العمل ذات الأولوية الرئيسية في الإقليم خلال الفترة 2012-2013.

10- إنشاء مركز عالمي موحّد للخدمات المشتركة

يدرس هذا البند المبادرة التي تقضي بإنشاء مركز عالمي موحّد للخدمات المشتركة من خلال دمج مركزَي بانكوك وسانتياغو مع مركز بودابست توخياً للكفاءة وتحقيق الوفورات.

ثالثاً – البنود المعروضة للمناقشة

11- إطار الأولويات الإقليمية للمنظمة بالنسبة للشرق الأدنى

سوف تتضمن هذه الوثيقة مسودة خطوط عريضة *لإطار للأولويات الإقليمية للمنظمة* بالنسبة للشرق الأدنى. وقد أعدّت هذه الوثيقة من أجل: (1) البدء بمناقشات بين الأعضاء في الإقليم بالنسبة إلى التحديات الرئيسية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي وطرق وسبل مواجهة هذه التحديات؛ (2) تحديد الأولويات الرئيسية لعمل المنظمة في الإقليم والاتفاق على آلية لصياغة *إطار متكامل للأولويات الإقليمية للمنظمة* ليكون مرجعاً في التعاون بين المنظمة والبلدان الأعضاء.

والغرض من إطار الأولويات الإقليمية هو تحويل *الإطار الاستراتيجي العالمي للمنظمة* إلى مجالات وأنشطة إقليمية ذات الأولوية لتحقيق الغايات والأهداف الاستراتيجية للأعضاء في الإقليم. وسوف تأخذ هذه الاستراتيجية بعين الاعتبار مميّزات الإقليم واحتياجاته وتحدياته وتطلعاته وستقترح مجالات ذات الأولوية

مشتركة بين الاختصاصات على الصعيدين الإقليمي وشبه الإقليمي بما يكفل استدامة الأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية.

وسوف ترتكز الوثيقة على الأولويات الوطنية الواردة في أماكن عدّة من بينها إطار الأولويات القطرية المتوسطة الأجل و/أو الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي. وستحاول أيضاً تحديد المجالات الرئيسية لمساندة البلدان الأعضاء في سعيها إلى تحقيق الغايات والأهداف العالمية على نحو ما جاء في الإطار الاستراتيجي للمنظمة وذلك من خلال أطر قطرية وشبه إقليمية تتماشى كلياً مع جداول الأعمال والالتزامات العالمية لكل منها وتكون متسقة مع البرامج ذي الصلة لدى الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في التنمية.

وسوف يسعى إطار الأولويات الإقليمية إلى تحديد عدد قليل من النتائج والمخرجات الرفيعة المستوى التي يتعيّن على جميع المشاريع والبرامج الميدانية للمنظمة المساهمة في تحقيقها تماشياً مع مبادئ الإدارة المستندة إلى النتائج. وهو سيصلح لأن يكون أداة لتعبئة الموارد وبلورة برامج تعاون يشارك فيها المانحون من داخل الإقليم ومن خارجه.

12 – تقرير اجتماع كبار المسؤولين

رابعاً – أية مسائل أخرى

13– قائمة مقترحة بالموضوعات التي يمكن النظر فيها في المؤتمر الإقليمي الواحد والثلاثين للشرق الأدنى

خامساً – البنود الختامية

14 – موعد ومكان انعقاد المؤتمر الإقليمي الواحد والثلاثين للشرق الأدنى

15 – اعتماد تقرير المؤتمر الإقليمي الثلاثين للشرق الأدنى (بما في ذلك تقرير اجتماع كبار المسؤولين)

16 – اختتام المؤتمر